الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/10

Distr.: General
18 December 2025

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الرابع والأربعون
طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٨-٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا النظامية

تقرير عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

أولا– مقدمة

١- يتضمن هذا التقرير ملخصا للدعم المقدم خلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠٢٥ إلى آذار/مارس ٢٠٢٦ من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية العاملة في أفريقيا إلى الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكيانات الاتحاد الأفريقي الأخرى، بما في ذلك الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ويغطي التقرير الجهود المبذولة في سبيل تنفيذ الأولويات على الصعيدين القاري ودون الإقليمي، بما في ذلك تلك الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'.

ثانيا– النتائج الرئيسية للتعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

٢- لقد أكدت الأمم المتحدة من جديد، من خلال اعتماد قرار الجمعية العامة ٧٩/٣٢٩، التزامها بتوثيق التعاون مع الاتحاد الأفريقي، وهو ما يوفر أُسُسًا أقوى للعمل

* E/ECA/COE/44/1

A. 25-01233 (A)

المشترك في مجالات بناء السلام والتنمية والقدرة على الصمود المؤسسي. وتُعَدُّ أطر الأمم المتحدة للمساعدة في مجال الشراكات التي تجمعها بالاتحاد الأفريقي،[١] والتي أصبحت أدوات أساسية لتعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في جميع أنحاء أفريقيا، عنصرا أساسيا في هذا التعاون. وإذ تستند هذه الأطر إلى المسؤولية المشتركة والأولويات المتوافقة، فإنها تعكس عزما متجددا على دعم تحوُّل القارة، في ظل تزايد حالة عدم اليقين على الصعيد العالمي. وتشدد الجمعية العامة في القرار على تكثيف التعاون من خلال الحوارات الاستراتيجية رفيعة المستوى والمنتديات المشتركة على مستوى النظراء بين المنظمتين، بما يعزز التوافق السياسي الوثيق بين أعضاء مفوضية الاتحاد الأفريقي وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة. وأصبحت الشراكة المعززة بين المنظمتين أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث أن التوترات الجيوسياسية والنزاعات والصدمات الاقتصادية تضعف أنظمة السلام والأمن، وتقيد الوصول إلى تمويل التنمية، وتزيد من الهشاشة في جميع أنحاء أفريقيا.

٣- وقد عُقد المؤتمر السنوي التاسع للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في نيويورك في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، برئاسة الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، محمود علي يوسف. وأكد المشاركون مجددا قوة الشراكة التي تجمع منظمتيهم، في ظل التحديات العالمية والقارية المتصاعدة. وأعرب المسؤولان عن قلقهما إزاء النزاعات والأزمات الإنسانية وتغير المناخ وتجاهل القانون الدولي، ورحّبا بما أحرز من تقدم في تنفيذ أُطر الشراكة الثلاثة، مع التأكيد على طبيعتها المترابطة وضرورة التعاون المستمر. وأكدا على أولوية الحلول السياسية ودعوا إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية والوساطة والتنسيق بين ممثلي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وسلط المشاركون الضوء على الأوضاع الأمنية الطارئة في عدة بلدان في القرن الأفريقي والساحل، إلى جانب الأوضاع الخاصة بكل بلد في ليبيا ومدغشقر والصومال وجنوب السودان والسودان. كما شددوا على ضرورة المضي قدما في تفعيل قرار مجلس الأمن ٢٧١٩ (٢٠٢٣)، الذي كان المجلس قد وافق فيه على النظر، على أساس كل حالة على حدة، في توثيق التعاون بين المنظمتين لمنع نشوب النزاعات العنيفة وتصعيدها.

٤- وفيما يتعلق بالتنفيذ المشترك لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤-٢٠٣٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣،[٢] شدد المشاركون في المؤتمر على ضرورة تسريع التعاون السريع القائم على النتائج من خلال الحوارات الاستراتيجية رفيعة المستوى وآلية التعاون على مستوى النظراء بين المنظمتين. وشملت أولويات التمويل المستدام التي نوقشت في المؤتمر تعبئة الموارد المحلية، واتخاذ تدابير لمعالجة أزمة الديون الأفريقية، ودعم الوكالة الأفريقية

[١] الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن؛ وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠؛ وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان.

[٢] African Union, *Decade of Accelerated Implementation: Second Ten-Year Implementation Plan, 2024–2033* (Addis Ababa, 2024).

لتقدير الجدارة الائتمانية التي يجري التخطيط لإنشائها من أجل خفض تكاليف الاقتراض. ومن بين الموضوعات الأخرى التي نوقشت المجالاتُ ذات الصلة بالتحول الرقمي وحوكمة التكنولوجيات الناشئة باعتبارها محركات أساسية للصحة والزراعة والتعليم والقدرة على التكيف مع تغير المناخ. ورأى المشاركون أن مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في أفريقيا والاستراتيجية الأفريقية للتحول الرقمي التي وضعها الاتحاد الأفريقي ستساعدان على وضع القارة في موقع رائد في الاقتصاد الرقمي. وبالإضافة إلى ذلك، أكد المشاركون أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يدعمان العمل المناخي من خلال مرافق من بينها مركز أفريقيا للمساهمات المحددة وطنيا، على سبيل المثال. وأخيرا، أعاد المشاركون تأكيد التزامهم بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، استنادًا إلى اتفاقية الاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

٥- وعُقد الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى الخامس بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة في نيويورك في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، برئاسة نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد ونائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة سلمى حدادي، اللتين سلطتا الضوء على التعاون الاستراتيجي بين منظمتيهما في تعزيز قدرة القارة على الصمود وتغيُّرها المفضي إلى التحول. وركز الحوار على المضي قدما في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذها وتعزيز آليات التنسيق. وتم التركيز على دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي على جميع المستويات وفي مجال المناصرة على المستوى العالمي. وأقرت المنظمتان أولويات موحدة، بما في ذلك الربط الرقمي، والوصول إلى الطاقة، والتكامل الإقليمي، مع التركيز على الطموحات السبعة الكبرى المحددة في الخطة. وقد تم الاعتراف بالتقدم المحرز من خلال مبادرة التعاون على مستوى النظراء والفريق العامل التقني المعني بخطة عام ٢٠٦٣، حيث قامت ٤٨ دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي وستُّ جماعات اقتصادية إقليمية[٣] بتنسيق استراتيجياتها الإنمائية مع أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، مدعومة بمستوى تتبُّع أحسن من خلال البنية المرجعية للتشغيل البيني الجغرافي المكاني.

ثالثا- دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك الدعم المقدم لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٦- عززت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا شراكتها مع الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعمقت التعاون معه من خلال إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطتي عام ٢٠٦٣ وعام ٢٠٣٠. وأعادت اللجنة والاتحاد الأفريقي، في إطار الشراكة التي تجمعهما، تأكيد

[٣] تجمّع دول الساحل والصحراء، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، جماعة شرق أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

الأهمية المركزية لخطة السنوات العشر الثانية في تعاونهما. واللجنة عضوٌ في الفريق العامل التقني المعني بخطة عام ٢٠٦٣، إلى جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد لأفريقي للتنمية– الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، وبنك التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن خلال الفريق العامل، تم إحراز تقدم كبير في تنسيق التخطيط والرصد والإبلاغ في إطار نهج 'خطتان، إطار واحد'.

٧- ومن المقرر أن يعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في دورته العادية التاسعة والثلاثين التي ستعقد في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠٢٦، استراتيجية تعبئة الموارد المحلية للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٣ التي صاغها الفريق العامل. وتهدف الاستراتيجية إلى تعبئة الموارد لسد فجوة التمويل المقدرة بـ ٣,٣ تريليون دولار[٤] في خطة السنوات العشر الثانية، وبالتالي تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي.

٨- ومن خلال الفريق العامل، ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا في وضع أدوات لتكييف خطة السنوات العشر الثانية مع السياقات الوطنية لكل بلد، ومن بينها المبادئ التوجيهية لهذا التكييف، ودليل المؤشرات الأساسية، وإطار الرصد والتقييم، ولوحة التحكم الخاصة بالإبلاغ. وبالإضافة إلى مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، تساعد هذه الأدوات أمانات الجماعات الاقتصادية الإقليمية على إدماج خطة السنوات العشر الثانية في خططها الإنمائية. وقد أدت هذه الجهود إلى تحسين قدرات الرصد والإبلاغ والتخطيط. وعلاوة على ذلك، شاركت اللجنة في إصدار التقرير الذي يصدر كل سنتين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة له، ودعمت إعداد التقرير عن تنفيذ خطة السنوات العشر الثانية في أنحاء القارة، والذي سيُعرض على الدورة العادية التاسعة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي.

٩- وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الدعم لحلقة العمل التوجيهية القارية بشأن تكييف خطة السنوات العشر التنفيذية الثانية مع السياقات الوطنية لكل بلد، والتي عُقدت في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠٢٥. وكان الهدف من حلقة العمل مواءمة الأطر الإنمائية الوطنية وفوق الوطنية مع خطة عام ٢٠٦٣، مع التركيز على الالتزام السياسي وبناء القدرات والتمويل والشمول. وسعيا إلى تعزيز تنسيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، استعرض المشاركون أدوات التنفيذ الهامة، بما في ذلك نظرية التغيير، وإطار الرصد والتقييم، والموجزات القطرية، ومجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة.

١٠- وعُقد اجتماع رفيع المستوى للفريق العامل التقني المعني بخطة عام ٢٠٦٣ بصفته فعالية تمهيدية للدورة الحادية عشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة التي انعقدت في كمبالا في نيسان/أبريل ٢٠٢٥. وفي سبيل التعجيل بتطبيق خطة السنوات العشر الثانية،

[٤] African Union, *Second Ten-Year Implementation Plan*.

ناقش المشاركون في الفعالية، ومن بينهم ممثلون من مكاتب المنسقين المقيمين وكيانات الاتحاد الأفريقي والشركاء الإنمائيين، إدراج نهج 'خطتان، إطار واحد' في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتحسين التوافق ونظم البيانات والإبلاغ المتكامل داخل نظام المنسقين المقيمين.

١١- وفي مذكرة التفاهم التي تم تجديدها بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٨، تم تحديد ستة مجالات ذات أولوية يدعم بعضها بعضا وهي: تعزيز البيانات؛ والعمل المناخي؛ والتكامل الإقليمي؛ والتصنيع والتنويع الاقتصادي؛ ووضع اللمسات الأخيرة على صندوق التنمية لخطة عام ٢٠٦٣؛ وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-لشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد تمت ترجمة مذكرة التفاهم إلى برنامج عمل مشترك، يُطبَّقُ فيه نهج متكامل وقائم على النتائج يربط بين أهداف التنمية المستدامة وخطة السنوات العشر الثانية. ويهدف برنامج العمل، الذي يتضمن نفس المجالات الستة ذات الأولوية، إلى تسريع التنمية الشاملة للجميع والمستدامة وتعزيز قدرة القارة على الصمود وقدراتها المؤسسية.

رابعا- منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١٢- تقود منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، إلى جانب ائتلافات الفرص والمواضيع وأفرقة العمل التابعة لها، عملية التنفيذ المشترك لكل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ورغم القيود المالية والإصلاحات التي جاءت بها مبادرة الأمم المتحدة ٨٠، تظل المنصة عنصرا أساسيا في دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتعزيز التعاون بين الوكالات في جميع أنحاء القارة. وتقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب التنسيق الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور الأمانة المشتركة للمنصة التي تستخدم موارد من جميع أنحاء أفريقيا لمعالجة الأولويات القارية ودون الإقليمية والوطنية، وتنسيق تلك الموارد لتعزيز القدرات والخبرات على أرض الواقع.

١٣- وعُقد الاجتماع السنوي لمنصة التعاون الإقليمي لأفريقيا عبر الإنترنت في ٦ أيار/مايو ٢٠٢٥، برئاسة نائبة الأمين العام للأمم المتحدة. واستعرض المشاركون التقدم الذي حققته المنصة، ونسقوا الدعم لأولوياتها، وأعادوا تأكيد الالتزام بالاستثمار في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، وعززوا الإصلاحات في إطار مبادرتي الأمم المتحدة ٢,٠ والأمم المتحدة ٨٠. وتناولوا التحديات المستمرة في مجال البيانات والتمويل، وأقروا بالإنجازات التي تحققت في عام ٢٠٢٤ فيما يتعلق بالتمكين الرقمي للشباب وإدارة الأزمات والبرامج العابرة للحدود، ووضعوا جدول أعمال لعام ٢٠٢٥ فيما يتعلق بتقييمات الأثر، والدعوة إلى تيسير التجارة، ومشاركة قطاع الأعمال، وتمكين الشباب، والذكاء الاصطناعي.

١٤- وفي الاجتماع الفصلي الثالث للمنصة الذي عقد في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، قيّم المشاركون التقدم الذي حققته أفريقيا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في ظل تحديات مثل الفقر والصدمات المناخية. وخلال المناقشات، سلط المشاركون الضوء على تأثير مبادرة الأمم المتحدة ٨٠ وضرورة تنسيق الاتصالات مع الدول الأفريقية والجهات المانحة. كما التزم المشاركون بتجميع الموارد وتبادل الخبرات وإطلاق مبادرات مشتركة بشأن البيانات والمساعدة التقنية والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. وشملت الخطط التي نوقشت تحديدَ الإصلاحات في كيانات منظومة الأمم المتحدة؛ وإعادة نشر الموظفين للحفاظ على المعارف؛ والاستفادة من المؤتمرات الأفريقية، مثل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة؛ واستكشاف آليات تمويل ابتكارية، بما في ذلك احتمال إنشاء وكالة أفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية.

١٥- ويتم قياس أداء المنصة على أساس خطة عملها للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦، التي تركز على التحولات الستة التي حُدِّدت على أن من شأنها تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهي: تحويل النظم الزراعية والغذائية، والحصول على الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها، والربط الرقمي، والتعليم، والوظائف والحماية الاجتماعية، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.[٥]

ألف- ائتلاف الفرص والمواضيع ’١‘: تعزيز نظم البيانات والنظم الإحصائية المتكاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وأفريقيا التي نصبو إليها

١٦- عمل الائتلاف[٦] على تعزيز النظم المتكاملة للبيانات والإحصاءات لتحقيق التنمية المستدامة، وقدم الدعم الدول الأفريقية من خلال إدخال تحديثات على منصة بيانات الأمم المتحدة من أجل التنمية في أفريقيا؛ وبرنامج تنمية القدرات الإحصائية الوطنية في إطار مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة؛ وعصرنة الممارسات؛ والتعاون بين كيانات الأمم المتحدة والدول الأفريقية.

١٧- وعلى الصعيد القاري، حصلت منصة بيانات الأمم المتحدة من أجل التنمية في أفريقيا على بيانات جديدة من بعض الكيانات التابعة للأمم المتحدة، رغم أن معظم هذه الكيانات لم يقدم بعد مجموعات بيانات خاصة بأفريقيا. وهناك حاجة إلى تعبئة موارد أكبر لاستخدام النظم الآلية في التكامل وإضافة عناصر جغرافية مكانية من أجل تحليل مكاني أفضل.

١٨- وأُطلق في الدورة الحادية عشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة الخلاصة الإحصائية ”*حالة الأطفال الأفارقة*“[٧] وهو عبارة عن تجميع للبيانات القارية وفوق الوطنية

[٥] United Nations, “Six transitions: investment pathways to deliver the SDGs” (New York, 2023).

[٦] المنظمون المشاركون: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

[٧] United Nations Children’s Fund (New York, 2025).

والوطنية المتعلقة بالديموغرافيا والصحة والتغذية وحماية الطفل والتعليم. ويجري التخطيط لإنشاء بوابة رقمية لهذه الخلاصة.

١٩- وحضر المنتدى الأفريقيَّ السابعَ للإحصاءات الجنسانية، الذي عُقد في أبيدجان، كوت ديفوار، في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠٢٥، أكثر من ١٢٠ ممثلاً عن مكاتب الإحصاء والوزارات والمجتمع المدني. وتبادل المشاركون أفضل الممارسات وأقاموا شراكات لإنشاء نظم بيانات منسقة وقائمة على الحقوق بشأن النساء والأطفال، وهو ما يدعم أهداف العصرنة التي يسعى إليها الائتلاف '١'.

٢٠- وعلى الصعيد الوطني، تعاون الائتلاف مع حكومة أنغولا بناء على طلب من فريق الأمم المتحدة القطري، وساعد الحكومة على تقييم الثغرات الإحصائية ووضع استراتيجية موحدة للأمم المتحدة في مجال البيانات والإحصاءات، وتعزيز القدرات والمواءمة مع المعايير القارية. وفي جنوب أفريقيا، تم الانتهاء من إعداد مجموعة أدوات لتكامل البيانات وتجربتها، حيث تلقى ٢٠ إحصائيا تدريبا سيُمكّن هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا من إعداد إحصاءات بشأن التعليم من خلال ربط بيانات التعداد السكاني والمسوح والبيانات الإدارية. ويوجد إقبال كبير على مثل هذه التدريبات في بلدان أخرى.

باء- ائتلاف الفرص والمواضيع '٢': ضمان إدارة الاقتصاد الكلي بفعالية وكفاءة وتسريع التحول والتنويع الاقتصاديين الشاملين

٢١- عمل الائتلاف[٨] على تعزيز التحول والتنويع الاقتصاديين في أفريقيا من خلال دعم تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتنمية القدرات المحددة الأهداف، وأدوات المعرفة الاستراتيجية. وقد أدت هذه الجهود إلى زيادة الجاهزية الوطنية والقدرات المؤسسية واتساق السياسات، وهو ما من شأنه تمكين الدول من الاستفادة من التكامل القاري لتحقيق نمو شامل للجميع ومستدام.

٢٢- ففي ليبيريا، نظم الائتلاف '٢'، بالشراكة مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، حملة وطنية مدتها ثلاثة أيام لزيادة الوعي بالمنطقة. وتلقى التدريبَ أكثر من ١٥٠ مشاركا من الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات النسائية والشبابية. وشملت الحملة أيضا تعريفا بالأدوات التشغيلية، مثل نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية وقواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاق المؤسس للمنطقة، وتشجيع المؤسسات الوطنية على اعتماد هذه الأدوات. وفي توغو، استرشد تصميم الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ الاتفاق للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠ بتقييم الاستراتيجية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤، حيث تمت مواءمة الاستراتيجية الجديدة مع الأولويات المتغيرة للتجارة القارية والعالمية. وفي زمبابوي، تم في حلقتي عمل وطنيتين تكوينُ

[٨] المنظمون المشاركون: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ممثلين من أكثر من ١٥٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة بشأن أحكام الاتفاق، والوصول إلى الأسواق، والتجارة الإلكترونية، وهو ما عزز قدرتهم التنافسية وتفاعلهم مع كيانات أخرى عامة وخاصة.

٢٣- وعلى المستوى القاري، قدم الائتلاف '٢' منتجات معرفية هامة لدعم وضع السياسات المبنية على الأدلة. ومن خلال طرح مجموعة أدوات تنفيذ الاتفاق في جمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون والصومال والكاميرون وموريتانيا وناميبيا، قدم الائتلاف إرشادات تفصيلية بشأن تحرير التعريفات الجمركية، والحواجز غير الجمركية، وقواعد المنشأ. واستُخدمت الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة لتعزيز مواءمة البلدان لتدابير التجارة مع أهداف الرقمنة والأهداف البيئية. وتم تحديث أداة 'مستشار المعلومات والتفاوض في مجال التجارة' التي تم تطويرها بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التجارة العالمية، بنماذج تحليلية متطورة، منها نماذج التوازن العام ونماذج التوازن الجزئي القابلة للحساب. وقد عزز هذا التحديث قدرة أفريقيا على التفاوض التجاري.

جيم- ائتلاف الفرص والمواضيع '٣': التعليم والابتكار والرقمنة والشباب

٢٤- قام الائتلاف[٩] بتوسيع نطاق المبادرة الأفريقية للتحول الرقمي في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني وتنمية المهارات في أفريقيا ليشمل ثمانية بلدان رائدة. وعند إطلاق المبادرة، استخدم الائتلاف خارطة مفصلة للمانحين، وخارطة طريق منظمة لتعبئة الموارد، وشراكات معززة، ونَشَرَ مواد توعوية مخصصة.

٢٥- وتم تسجيل مكاسب كبيرة في ربط المدارس بالإنترنت، بما في ذلك ربط ٦٠٠ مدرسة ابتدائية في غينيا.[١٠] وقاربت عملية تحديد مواقع المدارس باستخدام الذكاء الاصطناعي على الانتهاء في غانا، بينما أطلقت حكومة السنغال برنامجا مماثلا لتحديد المواقع. وفي الكونغو، تم تعزيز رصد الربط بالانترنت من خلال تثبيت برامج رصد مخصصة في ثماني مدارس. واستخدمت حكومةُ سيراليون بيانات الرصد في الوقت الحقيقي ومنصة 'إم لاب' (Measurement Lab (M-Lab))لقياس جودة الربط بالإنترنت في ٢٧ مدرسة. وبالإضافة إلى ذلك، وسّعت حكومة نيجيريا نطاق التعلم الرقمي غير المتصل بالإنترنت في ١٥٠ مدرسة من خلال منصة 'جواز السفر التعليمي'. وطورت حكومة كابو فيردي محتوى رقميا تفاعليًّا في المواد الأساسية، بدعم من مختبر تسريع الأثر الإنمائي في البلاد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأخيرا، في مالي، نُفِّذ مشروع تجريبي تم في إطاره توفير أداة وسائط متعددة تعمل

[٩] المنظمون المشاركون: منظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية.

[١٠] Isaac Kassouwi, "Guinea kicks off plan to bring Internet to 2,200 schools", Ecofin Agency, 7 November 2025.

بالطاقة الشمسية للأطفال غير الملتحقين بالمدارس، لتمكينهم من الوصول إلى أدوات التعلم الرقمية.

دال- ائتلاف الفرص والمواضيع '٤': تعزيز العمل المناخي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ

٢٦- شارك الائتلاف[١١] في الحوار المتعلق بتعزيز الاستدامة البيئية، ونتائج الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأسواق الكربون، والوصول إلى الطاقة، الذي عُقد على هامش الدورة الحادية عشرة للمنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة في كمبالا في ٦ نيسان/أبريل. وحضر الحوارَ ممثلون عن الدول الأفريقية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومديرون إقليميون من كيانات الأمم المتحدة، ومنسقو الأمم المتحدة المقيمون. وشدد المشاركون على تعزيز القدرات المؤسسية للحصول على التمويل المناخي، لا سيما صندوق مواجهة الخسائر والأضرار، والهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي، مع الدعوة في الوقت نفسه إلى حوكمة شفافة. وفيما يتعلق بأسواق الكربون، أبرز المشاركون إمكانات القارة في مجال نتائج التخفيف المنقولة دوليًّا والنُّهج غير السوقية، مشددين على الحاجة إلى لوائح تنظيمية موثوقة. ومع وجود ٦٨٥ مليون أفريقي محروم من الكهرباء،[١٢] ركزت المناقشات على التكامل الطاقوي القاري، والاستثمارات الخاصة، وتوسيع نطاق حلول الطاقات المتجددة.

٢٧- كما عزز الائتلاف '٤' القيادة الأفريقية في مجال المناخ، من خلال مساعدة جنوب أفريقيا في مهامها على رأس الفريق العامل المعني بالحد من مخاطر الكوارث التابع لمجموعة العشرين. وقدم الائتلاف هذا الدعم من خلال المساهمة في صياغة مذكرة مبادئ التمويل[١٣] وإطار تقييم الاستعداد للتعافي[١٤] اللذين نشرهما الفريق العامل.

٢٨- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، ومن خلال تقديم الدعم لمركز أفريقيا للمساهمات المحددة وطنيا، شارك الائتلاف '٤' في إطلاق أول مؤشر أفريقي لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا، وهو المؤشر الذي يمكن استخدامه لقياس الحوكمة والتمويل والتخفيف والتكيف والشفافية. وفي الإعلان بشأن تغير المناخ والدعوة إلى العمل الصادرين عن مؤتمر القمة الأفريقي الثاني المعني بالمناخ، الذي عقد في أديس أبابا في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، دعا رؤساء

[١١] المنظمون المشاركون: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

[١٢] United Nations, "Affordable and clean energy". Available at https://unstats.un.org/sdgs/report/2024/goal-07/ (accessed on 9 January 2026).

[١٣] Disaster Risk Reduction Working Group, "Voluntary high-level principles for investing in disaster risk reduction" (Pretoria, Group of 20, 2025).

[١٤] Disaster Risk Reduction Working Group, "Recovery readiness assessment framework" (Pretoria, Group of 20, 2025).

الدول والحكومات الأفريقية بشكل مشترك إلى تمويل مناخي عادل، وانتقال عادل، وتعزيز التكيف. وخلال مؤتمر القمة، كان الائتلاف أحد منظمي فعالية جانبية بشأن نظم الإنذار المبكر للجميع، وقدم موجزا تجميعيا يربط نتائج مؤتمر القمة بالدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

هاء- ائتلاف الفرص والمواضيع '٥': نحو تحقيق السلام، والأمن، واحترام حقوق الإنسان، والتهجير القسري

٢٩- عمل الائتلاف،[١٥] بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، على تعزيز عمل الآلية المتكاملة لاستقرار الحدود لغرب أفريقيا. ومن خلال هذه الآلية، يتم توطيد التعاون عبر الحدود بين البلدان محل التركيز[١٦] لتعزيز إدارة الحدود وتخفيف المخاطر الأمنية. وتم تنظيم مشاورات وطنية، أعقبها مؤتمر الآلية الذي عُقد في داكار في تموز/يوليه ٢٠٢٥، بهدف إعداد تقييمات أساسية مشتركة لكل بلد من البلدان محل التركيز، وذلك لتكون رافدا لبرامج بناء القدرات المحسّنة التي تنفذها الوكالات المانحة.

٣٠- ومنح الائتلاف الأولوية لمكافحة الاتجار بالأطفال وآثاره الأمنية السلبية المتزايدة، لا سيما تجنيد الأطفال والشباب في الجماعات المسلحة. ويعمل الائتلاف مع المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على مشاريع مختلفة لحماية الأطفال المتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التسول القسري. وقد عززت هذه الشراكة التعاون في دعم الدول المتضررة.

٣١- وثمة مبادرة رئيسية ركزت على تمكين النساء من منع التطرف العنيف ومكافحته في غرب منطقة الساحل والساحل الشمالي لغرب أفريقيا، لا سيما موريتانيا والسنغال والحدود بين البلدين وحدودهما مع مالي. وحشد الائتلاف '٥' الموارد وعيّن موظفين لتعزيز دور المرأة القيادي في منع هذا التطرف وتعزيز تعاونها مع سلطات إنفاذ القانون. وفي إطار هذه المبادرة، تم تزويد القيادات النسائية بالأدوات اللازمة لمواجهة الخطاب المتطرف، وكشف العلامات المبكرة للتطرف، وبناء شراكات قائمة على الثقة مع أجهزة إنفاذ القانون في المناطق الواقعة حول الحدود بين البلدان الثلاثة.

[١٥] المنظمون المشاركون: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

[١٦] بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا ومالي والنيجر وتوغو.

واو- ائتلاف الفرص والمواضيع '٦': المبادرات والاستراتيجيات دون الإقليمية

٣٢- طرح الائتلاف [١٧] نهجا منسقا للسلام والأمن والتعاون الإقليمي في جميع أنحاء أفريقيا، من خلال التواصل المستمر مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والدعم المباشر لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين. وساهم الائتلاف '٦' في اجتماعات مجلس السلم والأمن بشأن عدة قضايا ذات أولوية. وركزت اجتماعات منفصلة على التطورات السياسية والأمنية في ليبيا والسودان، حيث استمرت حالة الاضطراب في عرقلة جهود تحقيق الاستقرار. كما شارك الائتلاف في مناقشات بشأن الغابون، حيث يدعم جهود إعادة الإدماج وإعادة الوضع السياسي إلى حالته الطبيعية في أعقاب المرحلة الانتقالية الانتخابية التي شهدتها البلاد. وأطلع الائتلاف مجلس السلم والأمن على آخر المستجدات المتعلقة ببعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، بما في ذلك ما تحقق من تقدم في مجال التنسيق الأمني والتخطيط لتحقيق الاستقرار. وفيما يتعلق بالساحل، شارك الائتلاف في اجتماع بحث فيه المجلس الجرائم العابرة للحدود الوطنية، وتزايد النشاط الإرهابي، وانعدام الأمن المستمر. وفي اجتماع آخر، نوقشت التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتم التأكيد على أن حكومتي قطر والولايات المتحدة الأمريكية تدعمان جهود السلام، من خلال إطار الدوحة من أجل التوصل إلى اتفاق شامل للسلام، واتفاق السلام بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا (اتفاق واشنطن)، على التوالي.

٣٣- وفي مجال التعاون الإقليمي الأوسع، شارك الائتلاف '٦' في مؤتمر قمة رؤساء أركان الدفاع الأفارقة الذي عُقد في أبوجا من ٢٥ إلى ٢٧ آب/أغسطس، وشاركت فيه نائبة الأمين العام أيضا. وعززت مشاركة الائتلاف في مؤتمر القمة الالتزامات بالأمن الجماعي في جميع أنحاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وركزت المناقشات اللاحقة في أبوجا على الرد على التصدي للجماعات الإرهابية الناشئة وتعزيز بنية أمنية قارية أكثر قدرة على الصمود.

زاي- فرقة العمل ٢: المركز الإقليمي لإدارة المعارف

٣٤- واصلت فرقة العمل[١٨] تطوير وصيانة مركز الأمم المتحدة الأفريقي لإدارة المعارف، الذي يعد حجر الزاوية في تكامل المعارف على الصعيد الأفريقي. وتم إطلاق المركز في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، وتم ترحيله إلى نسخة محدثة من نظام إدارة المحتوى الذي يعتمد عليه، كما تم تزويده بوظائف جديدة تعتمد على الذكاء الاصطناعي. ودعمت هذه التحسينات القابلية للتشغيل البيني، ومكّنت من التكامل السلس مع أصول الأمم المتحدة المعرفية الأخرى، وأتاحت وصول منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأسرها إليها بشكل موحد.[١٩] وبوجود أكثر

[١٧] المنظمون المشاركون: المبعوثون الخاصون والممثلون الخاصون للأمين العام.

[١٨] المنظمان المشاركان: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية.

[١٩] الوصول الموحد هو نظام لإدارة الهوية يتيح للمستخدمين الوصول إلى أنظمة أو خدمات متعددة ومترابطة من خلال استخدام مجموعة واحدة من بيانات الاعتماد.

من ١١ ألف مستخدم حول العالم، يعزز المركز تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تشجيع التعلم والابتكار ودعم الربط الرقمي والانتقال بين المراحل التعليمية، وذلك من خلال توسيع نطاق الوصول إلى المعلومات عالية الجودة.

٣٥- واصلت فرقة العمل ٢ تطوير قاعدة بيانات خبرات منصة التعاون الإقليمي الأفريقي، وهي أداة مشتركة بين الوكالات لتحديد الخبرات المتاحة في الأمم المتحدة في جميع أنحاء القارة وتعبئتها. وتم تعزيز أمن قاعدة البيانات بضوابط دخول آمنة، وهي تتيح البحث عن المتخصصين حسب المجال المواضيعي، والتوافق مع أهداف التنمية المستدامة المحددة، والموقع الجغرافي. وتعزز قاعدة البيانات التعاون وتقلل من التكرار وتدعم العمل المنسق بشأن قضايا مثل المنظومات الغذائية والطاقة والوظائف والحماية الاجتماعية والتكيف مع تغير المناخ، وبالتالي تبني القدرات المؤسسية لمواجهة التحديات المتعددة الأبعاد.

٣٦- ووسعت فرقة العمل نطاق منصة شبكة الممارسين لتبادل الخبرات بين الأقران من موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الخبراء في جميع أنحاء أفريقيا. وتضم المنصة الآن معلومات عن ١٤٤ خبيرا في ١٣ مجالا مواضيعيا، نشروا ٣١ مشاركة معرفية على المنصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما عزز التعاون في حل المشكلات المتعلقة بعمليات الانتقال الست الرامية إلى تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك النظم الغذائية والتعليم والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.

٣٧- وتكملةً لهذا التوسع، تعد بوابة التعاون في إعداد الوثائق مساحة عمل مشتركة لإنتاج المعرفة بشكل جماعي. وبضمها حوالي ٤٠٠ مستخدم، أنتجوا وتبادلوا أكثر من ١٧٠ وثيقة، فإنها تعزز التعاون بين مختلف الوظائف، وتزيد من الشفافية، وتسرع من عملية إنشاء الأدوات والمبادئ التوجيهية والمنافع العامة بشكل مشترك للقارة بأكملها.

حاء- فرقة العمل ٣: تعزيز الشفافية والإدارة القائمة على النتائج على الصعيد الإقليمي

٣٨- أجرت فرقة العمل[٢٠] مشاورات مكثفة لتعزيز وضع نظرية التغيير الخاصة بمنصة التعاون الإقليمي الأفريقي. وفي إطار نظرية التغيير، سيتم تحديد المسارات المدفوعة بالأولويات، وربط التحديات الإنمائية الأفريقية بالنتائج المفضية إلى التحول. وتهدف النظرية إلى التوفيق بين الالتزامات العالمية والاحتياجات الناشئة للقارة، مع تحسين تخصيص الموارد والتنسيق والمساءلة بين كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات الأفريقية.

[٢٠] المنظمان المشاركان: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣٩- وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت فرقة العمل ٣ مشاورات مع الجهات المعنية الهامة من منظومة الأمم المتحدة، داخل أفريقيا وخارجها.[٢١] وخلال تلك المشاورات، حددت فرقة العمل التحديات الاستراتيجية والأولويات الناشئة والفرص المتاحة لتعزيز التماسك القاري والكفاءة التشغيلية والأثر التحويلي للمنصة. وستشكل الرؤى التي تم جمعها الأسس التحليلية لنظرية التغيير، التي من المقرر الانتهاء من صياغتها في الربع الأول من عام ٢٠٢٦.

طاء- فرقة العمل ٥: خطة الكفاءة الإقليمية

٤٠- واصلت فرقة العمل[٢٢] لتحقيق الإصلاح والكفاءة التشغيلية في منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، من خلال تطبيق مبدأ الاعتراف المتبادل من خلال ثلاث مبادرات رئيسية وهي: استراتيجيات تسيير الأعمال، ومكاتب الدعم المشتركة، وأماكن العمل المشتركة. وركزت فرقة العمل ٥ على تنفيذ ومراجعة الخدمات المشتركة بين جميع كيانات الأمم المتحدة في أفريقيا، مع تعزيز استراتيجية تيسير الأعمال، وزيادة الوعي بمبدأ الاعتراف المتبادل، وتوجيه عملية تطوير مكاتب الدعم المشتركة، ورصد التقدم المحرز في إنشاء أماكن العمل المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، وبناء قدرات الموظفين في جميع أنحاء أفريقيا. وفي إطار المرحلة الثانية من الاستراتيجية، أجريت استعراضات في ٥٣ فريقا قطريا للأمم المتحدة لضمان التوافق مع أهداف الكفاءة وأفضل الممارسات التشغيلية.

٤١- وفي إطار استراتيجية تسيير الأعمال، طرحت أفرقة عاملة متخصصة ١٢ مبادرة تعاونية. وقام الفريق العامل المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتقديم خدمات في مجالات مثل إمكانية استخدام الوسائل الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخضراء، والتصرف في الأصول على نحو مستدام، مع إجراء دراسة جدوى عن البرمجيات المستخدمة في الاجتماعات عبر الإنترنت لتوحيد أدوات التعاون. وعندما تمت استعراض الاستراتيجية، تم التوصل إلى أنها أسفرت عن ٤٥ مليون دولار من الوفورات، وهو ما يمثل ٨٣ في المئة من الهدف القاري و٤٤ في المئة من الوفورات التي تحققت على الصعيد العالمي. وقد تحققت وفورات كبيرة بشكل خاص في تشاد وجنوب السودان وليبيا ومدغشقر وموزامبيق. وكانت كيانات الأمم المتحدة التي حققت أكبر وفورات في أفريقيا هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

[٢١] من بين أصحاب المصلحة نائبا رئيس المنصة: الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، كلافر غاتيتي، ومساعدة المدير الإداري والمديرة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفريقيا، أهونا إيزياكونوا. ومن بينهم أيضا المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا، كريستينا دوارتي.

[٢٢] المنظمان المشاركان: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأغذية العالمي.

٤٢- وفيما يتعلق بالمبادرة الثانية، تم إنشاء مكتب دعم مشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي في زمبابوي، وهو الثالث من نوعه في القارة، بعد مكتبي الدعم المشتركين في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة. ومن الإنجازات الأخرى التي تحققت في إطار هذه المبادرة وضع منهجية ذاتية التشغيل لمكاتب الدعم المشتركة المستقبلية.

٤٣- كما أُحرز تقدم في تعزيز التعاون والكفاءة من خلال إنشاء الأماكن المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، حيث أصبح أكثر من ثلث المكاتب التابعة للمنظومة في أفريقيا الآن موجودا في مرافق مشتركة، تستضيف أكثر من نصف الموظفين. وشملت المشاريع الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير مواصلة العمل من أجل افتتاح مكاني عمل مشتركين جديدين في مصر والسنغال. وقد أصبح مكان العمل الأخير شبه جاهز للافتتاح.

خامسا- أبرز الأنشطة الرئيسية التي نُفذت بالاشتراك مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والتي شملت دعم الأمم المتحدة لبرنامج وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

ألف- سلسلة حوارات أفريقيا

٤٤- في أيار/مايو ٢٠٢٥، عقد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا 'سلسلة حوارات أفريقيا' السنوية، وهي منصة رئيسية للتشاور في أمر السياسات وللتفاعل بين أصحاب المصلحة المتعددين فيما يتعلق بأولويات التنمية في أفريقيا. وقد نُظّمت سلسلة الحوارات لعام ٢٠٢٥ بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وإدارة التواصل العالمي؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والجماعة الكاريبية؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التابع للاتحاد الأفريقي؛ والبرلمان الأفريقي. ويساهم اتساع نطاق ائتلاف المنظمين في تسليط الضوء على الالتزام العالمي المتزايد بمعالجة المظالم التاريخية مع المضي قدما في التنمية الأفريقية. وقد كان موضوع ''تحقيق العدالة للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال جبر الضرر'' متوافقا مع موضوع الاتحاد الأفريقي لهذا العام، وشمل دراسة العدالة التعويضية باعتبارها واجبا أخلاقيا ومحفزا للتنمية المستدامة وإصلاحات الحوكمة والتحول الاقتصادي الهيكلي.

٤٥- وكان الموضوع الفرعي الأول هو ''التعلم من الماضي: تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والاستعمار، والاقتصادات والمؤسسات الاستخراجية في أفريقيا''، حيث ناقش المشاركون مخلفات الماضي المؤسسية والاقتصادية، بما في ذلك عدم المساواة المتجذرة، والحجج الأساسية المعزَّزة التي تدعم جدارة العدالة التعويضية. أما الموضوع الفرعي الثاني، وهو ''فهم الحاضر: العدالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل تنمية مستدامة''، فقد تولّته اللجنة

الاقتصادية لأفريقيا، إلى جانب مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وإدارة التواصل العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والبرلمان الأفريقي، حيث أعدت اللجنة موجزا للسياسات، نُظِّمت بشأنه حلقة دراسية شبكية في ١٤ أيار/مايو. وفي إطار الموضوع الفرعي الثاني، ناقش المشاركون الحواجز الهيكلية التي تعوق التنمية الشاملة للجميع، والتدفقات المالية غير المشروعة، والطرائق التي يمكن أن تسهم بها أطر التعويضات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. أما الموضوع الفرعي الثالث، وهو ”بناء المستقبل: التعافي والتعويضات من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي“، فقد أشرفت عليه أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى جانب مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وإدارة التواصل العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والجماعة الكاريبية؛ وكانت اللجنة واحدة من مؤلفي موجز السياسات، الذي نُظّمت بشأنه حلقة دراسية شبكية في ٢١ أيار/مايو. وفي إطار الموضوع الفرعي الثالث، ناقش المشاركون نماذج ابتكارية لإدارة التعويضات، بما في ذلك تمويل التنمية، والإصلاحات المؤسسية، ومشاركة المغتربين، والتئام الجراح المستمرة بين الأجيال.

٤٦- وكان من نتائج سلسلة الحوارات هذه تعزيز السردية المتعلقة بالعدالة التعويضية التي تتجاوز الإطار التاريخي لتركز على الأولويات الاقتصادية والحوكمة والتنمية. واعتُبرت التعويضات أمرا بالغ الأهمية لمعالجة عدم المساواة الهيكلية والمضي قدما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وأُختتمت سلسلة الحوارات بإصدار نداء علني للعمل، تضمن التزامات وتوصيات سياساتية تتعلق بتعزيز الشراكات العالمية، وتحسين البيانات والبحوث المتعلقة بالظلم التاريخي، وزيادة التمويل المخصص للتنمية التعويضية، وتعزيز اتساق السياسات بين الحكومات الأفريقية والأمم المتحدة وكيانات الاتحاد الأفريقي ومنظمات الشتات، مع التركيز على منظورَي الشباب والشؤون الجنسانية على نحو شامل للجميع.

باء- المنتديات الاستشارية للشباب

٤٧- في ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٥، وعلى هامش الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا فعالية مشتركة لممثلي الشباب الأفريقي. وقد عُقدت تحت شعار ”جعل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تعمل لصالح الشباب الأفريقي: الفرص والتحديات والطريق إلى الأمام“، وحظيت بدعم من منظمات أفريقية ودولية. وتم التركيز على منطقة التجارة الحرة باعتبارها منصة حيوية للنمو الاقتصادي الذي يقوده الشباب، ولإيجاد فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة، بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وسلط الشباب الضوء على مجموعة من التحديات، من بينها البطالة وتغير المناخ والتوترات الجيوسياسية، ودعوا إلى اتباع نُهج ابتكارية وشاملة لتيسير التجارة وريادة الأعمال والتعليم والتعاون عبر الحدود. وكانت الوثيقة الختامية بمثابة دعوة للعمل، تضمنت دعوة للحفاظ على السمات الفريدة لكل منطقة دون إقليمية في أفريقيا، مع تعزيز التكامل، وزيادة مشاركة الشباب في الحوكمة، وتيسير التنقل، ودعم

الابتكار من خلال إنشاء صندوق للشباب ومراكز ابتكار، وتشجيع السياسات الشاملة للشباب المهمشين. وتم التركيز في هذا النداء على بناء القدرات والاستثمار في البنية التحتية الأفريقية والآليات المالية المخصصة. وجدد الشباب تأكيد التزامهم بتولي زمام تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، داعين إلى تمكينهم من الوصول إلى اتخاذ القرار والموارد والفرص اللازمة للدفع بمستقبل القارة بشكل متكامل.

٤٨- وعُقد منتدى الأطفال والشباب في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٥ على هامش الدورة الحادية عشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة. وقد نُظّمت هذه الفعالية، التي كانت تحت شعار ''الشباب وإيجاد فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا''، بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وفريق الأمم المتحدة القطري في أوغندا وحكومة أوغندا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة لشؤون الشباب والثقافة والرياضة واتحاد الشباب الأفريقي. وتضمن المنتدى جلسات فرعية، ناقش فيها الشباب التحديات المتعلقة بالعمالة والابتكار. ولأول مرة، أُدرج الإعلان الختامي لمنتدى الأطفال والشباب بوصفه مرفقا بالبيان الوزاري الصادر عقب منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة: 'إعلان كمبالا بشأن الحلول المستدامة والشاملة للجميع والمرتكزة على العلم والأدلة من أجل دفع عجلة إيجاد فرص العمل والنمو الاقتصادي وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.'

٤٩- وتمت الدعوة في إعلان كمبالا، بما في ذلك مرفقه، إلى توفير حماية اجتماعية تراعي احتياجات الشباب، ورعاية أطفال ميسورة التكلفة، وتمويل مناخي شامل للجميع، وتنظيم الاقتصاد غير الرسمي، ومواءمة سياسات التعليم والتوظيف مع واقع الشباب، وتوسيع نطاق التعليم والتدريب التقني والمهني، وتوفير التوجيه بين الأجيال، ومشاركة الشباب في الحوكمة في إطار مؤسسي. وتولت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، من بين كيانات أخرى، تقديم الإعلان في 'يوم أفريقيا'، الذي عقد في نيويورك في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٢٥، خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وبتقديم الإعلان، كفل منظمو 'يوم أفريقيا' الاعتراف الرسمي بأصوات الأطفال والشباب في خطة التنمية الأفريقية.

سادسا- خاتمة

٥٠- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وأجهزته ثابتا، وهو ما يعزز التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وتؤكد الأمم المتحدة من جديد التزامها الثابت بمساعدة الاتحاد الأفريقي على تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وسيكون الالتزام السياسي المستمر وتوفير الموارد الكافية والتعاون الأعمق أمورا أساسية لترجمة الشراكة بين المنظمتين إلى مكاسب إنمائية دائمة وشاملة للجميع.